دراسة قياسية حول أثر الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف تجربة القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية (دولة البرازيل)

"دروس مستفادة للاقتصاد الجزائري"

مزوري الطيب
أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية
مخبر الاقتصاد الكلي LAMEOR
جامعة وهران بالجزائر

د. تراراي مجاوي حسين
أستاذ محاضر صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية
مخبر الاقتصاد الكلي LAMEOR
جامعة وهران بالجزائر

الحلقة (٢)

٢.٣ نتائجُ دراسةِ استقراريةِ البواقي :

تقومُ هذه المرحلةُ على اختبارِ استقرارية البواقي لِمُعادلاتِ الانحدارِ السابقة؛ فإذا ما كانت البواقي مُستقرَّةً عند المستوى ٠١؛ فهذا يعني وجودَ علاقةِ تكاملٍ متزامن بين المتغيِّرات. ويُبيِّنُ الجدولُ أدناه رقم ٠٤ نتائجَ الدراسةِ.

الجدول ٠٤ اختبار استقرارية سلسلة البواقي

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^C)	٥٪	الاحتمال
البرازيل	ER_{Bresil}	٢.٤٤-	١.٩٥-	٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثَين باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدولِ رقم (٠٤) نتائجَ دراسة استقرارية سلسلة البواقي؛ حيث تُظهِرُ نتائجُ الدراسة أنّ القيمةَ الإحصائية لـ"ديكي فولر" المتطوِّر المحسوبة ADF^c للأخطاءِ أقلَّ من القيمةِ المجدولة لـ"ديكي فولر" المتطورة ADF^t عند مستوى ٥٪. أي:

$ADF^c = -2.94 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ: ER_{Bresil})

وبالتالي رفض فرْضيَّةِ وجودِ جُذورٍ وحديَّةٍ أي: أنّ سلسلة البواقي مُستقرَّةٌ من الشكل ($I(0)$).

٤. تقديرُ النموذجِ باستعمال تصحيحِ الخطأ (ECM) :

بعد التأكُّد من تكامُلِ المتغيِّراتِ من الدرجة الأولى حسبَ اختبار (Engel-Granger)، نأتي إلى تقديرِ نموذج تصحيح الخطأ عن طريق برنامج Eviews 7 والنتائجُ موضحةٌ في الجدول التالي:

الجدول ٥ ، نموذجُ تصحيحِ الخطأ

Dependent Variable: DINDOUV

Method: Least Squares

Date: 10/19/15 Time: 13:39

Sample (adjusted): 1980 2013

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	0.685699	0.792000	0.865781	0.3935
DGDP	0.161919	0.126365	1.281360	0.2099
E(-1)	-0.322542	0.141301	2.282665	0.0297

المصدر : من إعداد الباحثَينِ باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقْم تُعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$DINDOUV = 0.68DFDI + 0.16DGDP - 0.32E_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots(3)$$
$$(0.86)\ (1.28)\ (2.28)$$

كذلك في دولة البرازيل نجَدُ أنّه من خلالِ النموذج رقم (٣) أنّ معلمةَ حدِّ تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنويةٌ إحصائية، وتؤكِّدُ تقارُبَ التوازُنِ من المدى القصيرِ إلى المدى الطويل. كما أنها تعكسُ سرعةَ تكيُّفِ النموذج.

تحليلُ نتائجِ الدراسة :

سيُحاولُ الباحثانِ في هذا الجزءِ تقديمَ تفسيراتٍ واضحة ومنطقية للنتائج المتوصَّلِ إليها؛ لِغَرَضِ الإجابةِ على السؤال المعروضِ في الإشكال.

عندَ دراسةِ أثرِ الانفتاح التجاريِّ عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدِّدِ الأطراف على كلٍ من النموِّ الاقتصاديِّ وتدفُّقِ الاستثمارِ الأجنبي المباشر في دولة البرازيل توصَّلنا إلى نتيجتَين مهمتَينِ وهما :

النتيجة الأولى : وجودُ علاقةِ تكامُلٍ مشترك طويلِ الأجل بين الانفتاحِ التجاري عن طريق المنظَّمةِ العالَميّةِ للتجارة وتدفُّقِ الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا دليلٌ على أنّ زيادةَ درجةِ الانفتاح التجاريِّ بعدَ الانضمامِ إلى المنظمة العالَميةِ للتجارة قد أثَّرَ بشكلٍ كبير في تدفُّقِ الاستثماراتِ الأجنبية المباشرة. وهذا بدَورِه يرجعُ إلى القوانينِ والتشريعات التي قامت بها دولةُ البرازيل لجذبِ أكبرِ عددٍ من المستثمرينَ الأجانبِ إلى أراضيها جاءتْ مُتوافِقةً مع

قوانين وتشريعات المنظّمة العالَمية للتجارة في اتفاقية الاستثمار المرتبط بالتجارة الخارجية TRIMs. وهذه القوانينُ والتشريعات كما يلي[1]:

- قامت الحكومةُ البرازيلية بتهيئة كاملة للمُناخ الاستثماري؛ لـ(تحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبيِّ)؛ إلاّ أنّ ثمَّةَ قيود على الاستثمار الأجنبيِّ في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل (البترول، والصناعات الإستراتيجية، والمرافق العامّة)، إلى جانب ضرورة أن يُسجِّلَ المستثمرُ السلعَ والاستثمارات– حتى ولو كانت غيرَ ملموسة– كـ(العلامات التجارية) في المؤسسة القومية للملكية الصناعية في البرازيل، بالإضافة إلى تحصيل ضرائبَ مُرهقة نسبياً دونَ أيِّ إعفاءات للمستثمر الأجنبي أكثرَ من المستثمر الوطنيِّ رغمَ تعديل التشريعات الضريبية في الإصلاح الاقتصاديِّ؛ ولكن وفقاً لنَوع الصناعة.
- قامت الحكومةُ البرازيليةُ بتدعيم المناطق الحرَّة بمميِّزات وحوافزَ وإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير، كما تقومُ بإنشاء مناطقَ صناعية تصديرية وتطوير كامل للبنية الأساسية.
- تهتمُّ الحكومةُ البرازيلية بتنمية مهارات العاملينَ، كما تقدِّمُ الحكومةُ برامجَ تدريبيةً مجَّانيَّةً للعاملينَ في المدن الرئيسية، والمناطق الصناعية في ظلِّ التركيز على التوجُّه التصديريِّ بعدَ عُبور سياسة الإحلال محلَّ الواردات.
- تُنْصِفُ الإجراءاتُ الاقتصادية والسياسات المتَّبعةُ في الخصخصة بالشفافية والمصداقية والعدالة بين الأطراف المشاركة كافَّةً، وتُوصَفُ كُلُّها بأنّها أفضلُ مجهودات ترويجية يُمكِنُ استخدامُها لقضايا الخصخصة؛ أيّ: "التركيز على الأفعال أكثرَ من الأقوال"– رغمَ اللجوء إلى المجهودات (الإعلامية، والإعلانية، والدعائية).

وفي هذا الإطار تُعَدُّ البرازيلُ حالياً رابعَ مُستثمرٍ بينَ الدول الناهضة، وأوّلَ مُستثمرٍ في أمريكة اللاتينيّة. ويَرجِعُ هذا إلى عواملَ عديدة:

* موقعٍ استراتيجيٍّ يُسهّلُ الوصولَ إلى سائرِ بُلدان أمريكةَ الجنوبيّة،
* سوقٍ تتكوَّنُ من ٢٠٠ مليون نسمةً،* اقتصادٍ في أَوْجِ النموِّ،
* اقتصادٍ مُتنوِّعٍ، وهو بذلك يستطيعُ مواجهةَ الأزماتِ العالَميةَ على نحوٍ أفضلَ،
* سهولةِ الوصول إلى الموادِّ الأوَّلية. ونتيجةَ هذه العوامل شَهِدَ تدفُّقُ الاستثمارِ الأجنبيِّ المباشرِ في البرازيل ازدهاراً كبيراً والشكل رقْم ٢ يُوضِّحُ ذلك.

---

[1] Voire ;
- Feldman; Roger, D., Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry ,Journal of Project Finance, Spring, Vol., 3, No., 1,1997, pp 31-40.
- Makler; Harry. M., Bank Transformation and Privatization in Brazil: Financial Federalism and some lessons about bank Privatization, Quarterly Review of Economics and Finance, Spring, Vol., 40, No., 1,2000, PP 45-69.

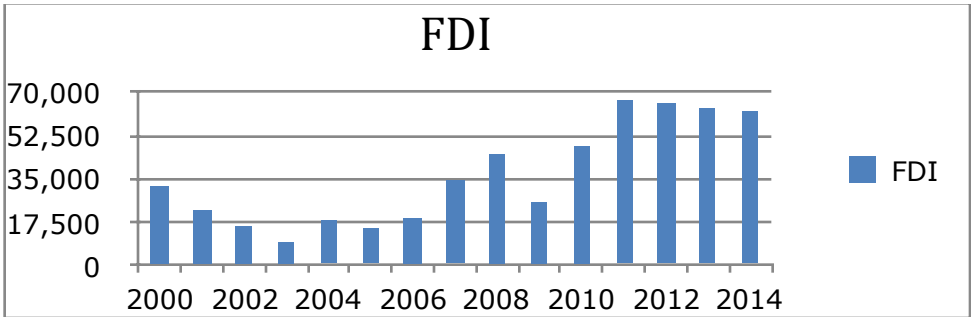

الشكل رقْم ٢ : صافي تدفُّقِ الاستثمار الأجنبيِّ المباشر في البرازيل خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٤)م الوحدة مليون دولار.

Source: http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/arabie-saoudite/flux-des-investissements-directs-etrangers-entrants.html

من خلال الشكل أعلاه نلاحظُ أنّ الاستثماراتِ الأجنبيةَ المباشرة نحو البرازيل شهدتْ ازدهاراً كبيراً بعدَ انخفاضِ وَتيرَتِها سنة ٢٠٠٩ م وهي في ديناميكيّةِ انخفاضٍ طفيفٍ منذ سنة ٢٠١١م. وبعدَ بُلوغِها ٤٨٥٠٦ مليون دولار أمريكي سنةَ ٢٠١٠م ارتفعَ تدفُّقُها إلى ٦٣٩٩٦ مليون دولار سنةَ ٢٠١٣م[1]، وتُعتبَرُ البرازيلُ هي الوجْهةَ الأولى للاستثماراتِ الأجنبية المباشرة في أمريكةَ اللاتينية، وهي أيضا خامسُ وجْهةٍ على مستوى العالم لِتدفُّقاتِ الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتمثَّلُ أهمُّ المستثمرينَ في البرازيلِ في كلٍّ من (الولاياتِ المتحدة، وإسبانية، وبلجيكة)، بينما تُعتبَرُ قطاعاتُ (المالية، وصناعة المشروبات، والبترول، والغاز، والاتصالات) هي أهمَّ القطاعاتِ التي تجذبُ المستثمرينَ الأجانبَ في البرازيل. كما قد سجَّلَتِ البرازيلُ مُؤشِّراتٍ إيجابيةً فيما يخصُّ (شفافيةَ المعاملاتِ التجارية، وحمايةَ المستثمرينَ).

النتيجةُ الثانيةُ: تمَّ التوصُّلُ في هذه الدراسةِ كذلك إلى وُجُودِ علاقةِ تكامُلٍ مشتركٍ طويلةِ الأجلِ بين (الانفتاحِ التجاريِّ ومعدَّلِ النموِّ الاقتصاديِّ)، وهذا دليلٌ على أنّ زيادةَ درجةِ الانفتاح التجاري في البرازيل– بعدَ الانضمامِ إلى المنظمة العالمية للتجارة– أثَّرَ بشكلٍ كبيرٍ على رفْعِ معدَّلاتِ النموِّ الاقتصاديِّ.

ويَرجعُ هذا بدَورِه إلى برامجِ الإصلاح التي قامتْ بها البرازيلُ الهادفةِ إلى (استهدافِ التضخُّم، وتقليلِ معدَّلاتِ البطالة، وتقليلِ الدَّينِ العامِّ، وجعلِ سعْرِ الصرفِ مرناً، وترقيةِ القطاعينِ "الزراعيِّ والصناعيِّ" وقطاعِ الخدمات، وجعل هذه الأخيرةَ تُساهِمُ بشكلٍ كبيرٍ في الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ، والمساهمة أيضاً في الصادراتِ الكُلِّيَّة).

[1] United Nations Publication, World Investment Report 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan,p61.

بالإضافة إلى تبنِّي نظام اقتصاد السوق، وخصخصةِ الشركات العمومية بعد ١٩٨٨م، وفتحِ المجال أمام الشركات متعدِّدةِ الجنسيات والاستثمار الأجنبي، وتقديمِ التسهيلاتِ كافّةً له؛ حتى وصفت بـ "جنَّةِ الاستثمار"، والاعتمادِ على القروض الأجنبية قَصْدَ تموينِ المشاريع التنموية والتركيزِ على "الصناعة التحويلية والزراعة النقدية[1].

والتقليلِ من الاعتمادِ المتزايد على النفط؛ الذي يخضعُ إلى تقلُّباتِ أسعارِه في الأسواق العالمية. وفضلاً عن ذلكَ صمودُ الاقتصادِ البرازيليِّ في وجْهِ أزمةِ الرهنِ العقاريِّ التي عصفَتْ بالاقتصادِ الأمريكيِّ سنةَ ٢٠٠٨م؛ حيث أثَّرَتْ هذه الأزمةُ على العديدِ من اقتصادياتِ الدولِ النامية والمتقدِّمة. ولقد بلغَ معدَّلُ النموِّ الاقتصاديِّ في البرازيل وفي السنة نفسها ما نسبتُه ٠.٥١٪.

ويُمكِنُ القولُ: أنّ حجمَ الإصلاحاتِ الاقتصادية التي طبّقتْها السلطاتُ البرازيلية وكِبَرَ السوق البرازيلي، والدرجةَ العالية من الانفتاحِ والتحرُّر الاقتصادي والتجاري، وبرامجَ الخصخصة، وإزالةَ العقبات أمام الصادرات والواردات والتسهيلات التي واكبتْ جَذْبَ الاستثماراتِ الأجنبية والمناخَ المواتي لعملِ واستمرار تلك الاستثمارات- فضلاً عن الاستقرار السياسيّ- كانت جميعُها عواملَ أدَّتْ إلى جعلِ الاقتصاد البرازيلي من أكبرِ الاقتصاديات، أصبحتِ البرازيلُ بلداً صناعياً وتاسعَ أقوى اقتصادٍ (المرتبة ٦ في إنتاجِ الفولاذ والسيارات وتكرير البترول والإسمنت، والمرتبة في ٤ صناعة الطائرات، والمرتبة ٥ في إنتاج الأسلحة).

الدروسُ المستفادةُ للاقتصادِ الجزائريِّ:

الجزائرُ كغَيرِها من الدولِ النفطية تسعى جاهدةً للانضمامِ إلى النظامِ التجاريِّ المتعدِّدِ الأطراف؛ حيث كانت سبَّاقةً عن غيرِها في تقديمِ طلب العضوية للجات GATT سنة[2] ١٩٨٧م؛ لكنَّها لم تحصلْ على العضويةِ بحُكْمِ الظروفِ الاجتماعية والاقتصادية الصعبةِ التي عاشتْها حتّى سنة ١٩٩٦م لمّا قدَّمَت المذكّرةَ المساعدة حول النظام الاقتصادي والتجاري الجزائري، وطلباً رسميّاً للانضمامِ إلى النظامِ التجاريِّ المتعدِّدِ الأطراف[3]، ومنذ تلك الفترة وحتَّى الآنَ والجزائرُ تُطالبُ بالانضمامِ إلى النظام التجاري المتعدِّدِ الأطراف. وفي الإطارِ نفسه- وبعدَ أن أصبحتِ الإجابةُ على انضمامِ الجزائر في هذا النظامِ التجاريِّ المتعدِّدِ الأطرافِ من عدمِه مفصولاً فيه- يبقى التساؤلُ وارداً بعد أن قطعتِ الجزائرُ أشواطاً كبيرة، وأصبَحنا على وشكِ التوقيعِ على الانضمامِ الرسميِّ لمنظمة التجارة العالمية حول ما الانعكاساتُ المحتملَةِ من وراءِ انضمامِ الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة؟

---

[1] Feldman; Roger, D.,opcit,pp31-40.

[2] Mehdi A, L'accession de l'*algerie* a l'omcl'accession de l'*algerie* a l'*omc* entre ouverture contrainte et ouverture maitrisee, Laboratoire d'économie de la production et de L'intégration international, NOTE de TRAVAIL Grenoble CEDEX 9 - France, N03/2009,p3.

[3] ناصر دادي عدون منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، ورقلة العدد الثالث، 2005م، ص 73-70

ومن جهةٍ أُخرى تُبيِّنُ دراسةٌ[1] حولَ الانعكاساتِ المرتقبَةِ للنظامِ التجاري المتعدِّدِ الأطراف على الاقتصاد الجزائري. فضلاً عن ذلك القطاع (الزراعيّ والصناعيّ والخدماتيّ)؛ حيث يتَّضِحُ من خلال هذه الدراسةِ أنّ هناك انعكاساتٍ (سلبيّةً وإيجابيّةً) للنظامِ التجاريِّ العالَميِّ الجديد على الاقتصادِ الجزائريِّ؛ إذ نجدُ أنّ الانعكاساتِ السلبيةَ سوفَ تكونُ أشدَّ أثراً من الانعكاساتِ الإيجابية، وهذا بسببِ ضَعْفِ صادراتٍ خارجَ المحروقاتِ في الجزائر والتي لا تُمثِّلُ إلا ٢٪ من الصادراتِ الإجمالية هذا من جهةٍ.

وكذلك سيطرةِ قطاعِ المحروقات على الصادراتِ الإجمالية في الجزائرِ وبنسبة ٩٧٪؛ حيث من المعلومِ أنّ قطاعَ المحروقاتِ لا يزال خارجَ نطاقِ اتفاقياتِ المنظَّمة العالَمية للتجارة وهذا بدَورِه يجعلُ استفادةَ الجزائر من انضمامِها إلى المنظمة العالمية للتجارة محدوداً؛ أيّ: أنّ مقدارَ الفائدةِ يتركَّزُ في حدود ٣٪ فقط من إجماليِّ صادراتِها.

وعليه سيُقَدِّمُ الباحثان بعضَ الدُّروسِ للاقتصاد الجزائري وهو على مشارفِ الانضمام إلى النظام التجاريِّ المتعدِّدِ الأطراف، من خلالِ دروسِ تجربة دولة البرازيل، وهذه الدروسُ هي:

١. ضرورةُ الانضمامِ إلى المنظَّمةِ العالَميَّةِ للتجارة: أنّ اندماجَ الدُّولِ في النظام التجاري المتعدِّدِ الأطراف ليس (خياراً مُتاحاً) وإنّما (أمرٌ مفروضٌ) وهذا ما قامتْ به دولةُ البرازيل في الانضمامِ إلى هذا النظام؛ حيث انضمَّتْ البرازيلُ إلى هذا النظام سنة ١٩٩٥م وهذا لمُسايرةِ التطوُّراتِ العالَمية خاصَّةً مع ظهورِ ما يُسمَّى بالعولَمة؛ وبالتالي يجبُ على الجزائرِ الإسراعُ في الانضمامِ إلى هذا النظام التجاريِّ المتعدِّدِ الأطراف للاستفادةِ كغَيرها من الدولِ من تقسيمِ العملِ الدوليِّ والتخصُّصِ.

٢. صياغةُ قوانينَ وتشريعاتٍ تتلاءمُ وقوانينَ النظامِ التجاريِّ المتعدِّدِ الأطراف:

إنّ على صُنَّاعِ القرارِ في الجزائرِ العملَ على صياغةِ قوانينَ وتشريعاتٍ تتلاءمُ وقوانينَ وتشريعاتِ النظام التجاريِّ المتعدِّدِ الأطراف؛ خاصَّةً مناخَ الاستثمارِ الأجنبيِّ المباشرِ، والذي أصبحَ يُحقِّقُ مكاسبَ للدولِ المستوردةِ له.

وتَشْهَدُ في هذا الإطارِ الاستثماراتُ الأجنبية المباشرة في البرازيل ازدهاراً كبيراً بعدَ انخفاضِ وَتيرتِها سنة ٢٠٠٩م، وهي في ديناميكيّةِ انخفاضٍ طفيفٍ منذ سنة ٢٠١١م وبعدَ بُلوغِها ٦٤ مليار دولار أمريكيّ سنةَ ٢٠١٣م ارتفعَ تدفُّقُها إلى ٦٢ مليار دولار سنةَ ٢٠١٤م. وتُعتبَرُ البرازيلُ هي الوجْهةَ الأُولى للاستثماراتِ الأجنبية المباشرة في أمريكة اللاتينية، وهي أيضاً خامسُ وجهةٍ على مستوى العالَم لتدفُّقاتِ الاستثماراتِ الأجنبية المباشرة.

وتُعَدُّ البرازيلُ حالياً رابعَ مُستثمرٍ بين الدولِ الناهضة، وأوّلَ مُستثمرٍ في أمريكة اللاتينيّة.

٣. العملُ على تفعيلِ وتشكيلِ تكتُّلاتٍ اقتصاديَّةٍ إقليميَّةٍ: وهذا مع الدولِ العربية والإسلامية بهَدَفِ زيادةِ التعاونِ والتنسيق فيما بينها، والاعتمادِ على بعضِها البعض من أجلِ التقليل من الاعتماد على الدول الصناعية في

[1] مزوري الطيب، الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، المدرسة الدكتورالية للمناجمنت والاقتصاد، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2013/2014، ص162.

مُعظَمِ صادراتِها وارداتِها؛ خاصّةً وأنّ الهدفَ من تشكيلِ تكتُّلاتٍ اقتصاديةٍ هو اقتناعُ هذه الدولِ بأنّ التكتُّلاتِ الإقليميةَ تُساهِم في النهايةِ إلى تعزيزِ حُرِّيَّةِ التجارة على المستوى العالَميِّ من خلالِ (تطبيقِ مبدأ الدولة الأولى بالرعايةِ بين هذه التكتُّلات، وتعميمِ الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتُّلِ على سائرِ الدول خارجَ التكتُّلِ وبالتالي "المساهمةِ في بناءِ منطقةِ تجارةٍ حُرَّةٍ عالَمِيَّةٍ"[1].

لقد قامتِ البرازيلُ في هذا الميدانِ بالانضمامِ إلى دولِ البريكس (BRICS)، والمنظَّمةِ العالَمية للتجارة، وإقامةِ تحالفاتٍ وتكتُّلاتٍ مع العديدِ من دولِ العالَم كما أنّها عُضْوٌ رسميٌّ G20 وG4. ومنظَّمةِ (MERCOSUR) وهي بمثابةِ السوقِ المشتركة لدول الجنوب، وتشكَّلَتْ باعتبارِها اتفاقيةً للتجارةِ الإقليمية بين كُلٍّ من (البرازيلِ، والأرجنتين، وباراجواي، وأوروجواي) في ١٩٩١م وعضويةً غيرَ كاملةٍ لـ(فنزويلا وبوليفيا)[2].

٤ .حمايةُ المُنتَجاتِ المحلِّيَّة: وهذا من خلالِ وَضْعِ إستراتجيةٍ في المدى المتوسِّط والمدى الطويلِ لتنميةِ القطاع خارج المحروقات على النحوِ الذي يُقلِّلُ حجمَ الفجْوةِ لمُنتجاتِ هذا القطاعِ، ويخفضُ كميَّاتِ استيرادِه من الخارج، ورسمُ سياسةٍ جمركيةٍ بالنسبةِ للواردات من السِّلَعِ خارجَ قطاعِ المحروقات بما يُحقِّقُ التوازنَ بين تنفيذِ التزاماتِ التخفيضِ الجمركيِّ من ناحيةٍ، وتوفيرِ الحمايةِ للإنتاج المحلِّيِّ وما يرتبطُ ذلك من حصيلةٍ للرسومِ الجمركية والرسوم الإضافية الأُخرى.

٥ .ترقيةُ القطاعاتِ خارجَ المَحرُوقات: يجبُ على الجزائرِ –لتفادي الانعكاساتِ السلبية للنظام التجاري المتعدِّدِ الأطرافِ على الاقتصادِ الجزائريّ– إعطاءُ الاعتبارِ، وترقيةُ الصادراتِ خارجِ المحروقات كـ(الزراعة، الصناعة، الخدمات)؛ فالمتتبِّعُ للاقتصادِ الجزائري في الوقت الحاليِّ يَجِدُ أنّه اقتصادٌ يعتمدُ بدرجةٍ كبيرةٍ على قطاعِ المحروقات(النفط، والغاز)، ونَحنُ نعلمُ أنّه لم يتمّ إدراجُ قطاعِ (النفطِ، والغاز) ضمنَ بنودِ المنظمة العالمية للتجارة؛ وهذا بدَورِه يجعلُ استفادةَ الجزائرِ من انضمامِها إلى هذا النظام محدوداً؛ أيّ: أنّ مقدارَ الفائدةِ يتركَّزُ في حدودِ ٤٪ فقط من إجماليِّ صادراتِها[3]. وفي هذا الإطار نجدُ أنّ الدولَ محلَّ الدراسةِ قامتْ بالعديدِ من الاستراتيجياتِ لتنويعِ اقتصادِها المحليِّ وهذا لتجنُّبِ الصدماتِ الخارجية الناتجة عن انخفاضِ أسعار النفط في الأسواق العالمية.

---

[1] ذكاء خالدي، دور الدولة والتعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 254، 2000م، ص 110.

[2] Voir:
- Stéphanie Ruest, Le Brésil et le MERCOSUR: Étude des stratégies de recherche de l'autonomie et de la puissance,fiche travail, Département d'études internationales Faculté des arts et des sciences, Université de Montréal, 2013,p39.
- Folashadé Soulé-Kohndou , IBSA, BRICS: l'intégration des pays émergents par les clubs ? , vue le 12/10/2015 http://www.ceri-sciences-po.org

[3] مزوري الطيب، مرجع سابق، ص147.

حيث أنّ النظامَ التجاريَّ المتعدِّدَ الأطرافِ إستراتيجيةٌ تسعى من خلالها الدولُ إلى اندماجِ أسواق العالم جميعاً في مجالِ (تجارة السلعِ، والخدماتِ، وحركةِ انسياب رؤوس الأموال، وانتقالِ تكنولوجيا المعلومات) على أساسٍ من نظامِ اقتصادِ السوقِ الحُرِّ الذي يفتحُ المجالَ واسعاً أمامَ الفُرَصِ الاستثمارية للاستفادة من المزايا النسبية، وهذا ما حقَّقتْه (البرازيلُ والسعودية والإمارات العربية) في جلبِ عددٍ كبيرٍ من رؤوسِ الأموال للاستثمارِ في القطاعات غير النفطية؛ لذا على الجزائرِ أن تُعِدَّ إستراتيجيةً واضحةَ المعالمِ للدخُولِ إلى هذا النظامِ.

الخاتمةُ:

بعد هذا العَرضِ والبيانِ لهذه الدراسةِ والتي هي بِعُنوان: "دراسة قياسية حول أثر الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف تجربة القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية (دولة البرازيل) "دروس للاقتصاد الجزائري" تمَّ التوصُّلُ إلى العديدِ من النتائجِ ألا وهي:

أنّ واقعَ تعامُلِ دول أمريكةَ اللاتينية والتي مِن بينها دولةُ البرازيل، في مجالِ الانفتاح التجاريِّ عن طريقِ النظام التجاري المتعدد الأطراف. قد ألْقِيَ الضوءُ على مرحلةِ الانطلاقِ الموجودة فيها أنظمتها التجارية؛ والتي تتَّفقُ مع ما جاءَ في النظامِ التجاريِّ المتعدِّد الأطرافِ.

وَوُجِدَ في الإطارِ نفسه أنّ الانفتاحَ التجاريَ عن طريقِ النظام التجاري المتعدِّدِ الأطراف قد أحدثَ صدماتٍ إيجابيةً في تدفُّقِ الاستثمارِ الأجنبي المباشرِ والنموِّ في البرازيل، ودليلٌ على ذلكَ وجودُ علاقةِ تكامُلٍ مشتركٍ في المدى الطويل بين الانفتاحِ التجاريِّ وتدفُّقِ الاستثمار الأجنبيِّ المباشر والنموِّ الاقتصاديِّ.

ويرجعُ هذا بدَورِه إلى القوانينِ والتشريعات التي قامتْ بها دولةُ البرازيلِ لجذبِ أكبرِ عددٍ من المستثمرينَ الأجانبِ إلى أراضيها، بالإضافةِ إلى برامجِ التنويعِ الاقتصاديِّ الهادفِ إلى الابتعادِ عن الاعتماد المتزايد على النفط في تمويل (الاستهلاك والاستثمار). وبما أنّ الجزائرَ دولةٌ نفطيَّةٌ مِثْلُ السعودية فيجبُ عليها الاستفادةُ من تجاربِ هذه الدولةِ في مجالَي (الانفتاحِ والاندماج) في النظامِ التجاري المتعدِّد الأطرافِ؛ ولكنْ قبلَ هذا يجبُ وَضْعُ إستراتيجيةٍ في المدى المتوسِّط والمدى الطويلِ لتنميةِ القطاعِ خارجِ المحروقات حتّى تكونَ آثارُ هذا النظامِ التجاريِّ في صالحِ الاقتصادِ الجزائريِّ فـ(الحُكْمُ على الشيءِ فَرْعٌ عن تصوُّرِه)..